الإسلاميون
السنة في
لبنان
قوة صاعدة

أوراق
كارنيغي

أميمة عبد اللطيف

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 6 ■ كانون الثاني/يناير 2008

مؤسسة كارنيغي

للسلام الدولي

واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسيل

©2007 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل من الأشكال أو وسيلة من الوسائل بدون إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, DC 20036
هاتف: 202 - 483 - 7600
فاكس: 202 - 483 - 1840
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
شارع البرلمان 88
وسط بيروت، لبنان
ص.ب. 11 - 1061 رياض الصلح
هاتف: 9611991491
فاكس: 9611991591
www.carnegie - mec.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:
<http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic>
تمة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية.

للحصول على نسخة ارسل طلبك عبر: pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

«أوراق كارنيغي» عبارة عن دراسات موضوعية من إعداد باحثين ينتمون إلى المؤسسة ونظرهم من مؤسسات أخرى. وتشمل السلسلة دراسات معمقة ومقتطفات رئيسة من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بآراء القراء، إذ يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي أو عبر البريد الإلكتروني: pubs@CarnegieEndowment.org

المؤلف

أميمة عبد اللطيف، منسقة برامج في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. قبل انضمامها إلى كارنيغي، شغلت أميمة منصب مساعدة رئيس التحرير في مجلة «الأهرام» الأسبوعية الصادرة بالإنكليزية والتي تعد من أبرز المجالات الأسبوعية الإنكليزية في الشرق الأوسط، كما أجرت المؤلفة أبحاثاً موسعة حول الحركات الإسلامية مع تركيز خاص على حركة «الإخوان المسلمين» في مصر. كذلك تناولت مجموعة واسعة من المواضيع ومن ضمنها العلاقات الإسلامية - الغربية والإصلاح السياسي في مصر والانتقال السياسي في سوريا ولبنان والعراق.

المحتويات

1	مقدمة: سياق الأسلمة
6	تعريف الإسلاميين السنة في لبنان
7	الحركات الإسلامية التقليدية
7	الجماعة الإسلامية
9	جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية (الأحباش)
10	جبهة العمل الإسلامي
11	حزب التحرير
12	الحركات الإسلامية
12	السلفيون التقليديون
14	السلفيون الإصلاحيون
15	المستقبل والسلفيون
17	السلفية المتأثرة بفكر تنظيم القاعدة
20	القاعدة في لبنان
21	خاتمة: خطر مستمر من التشدد والتوتر المذهبي

مقدمة: سياق الأسلمة

تبرز الحركات الإسلامية السنية تدريجياً كأحد أهم اللاعبين السياسيين على الساحة اللبنانية. فالحملة العسكرية التي شنّها الجيش اللبناني طوال ثلاثة أشهر ضد إحدى هذه الحركات، عنيت «فتح الإسلام»، في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان والتي انتهت مطلع أيلول/سبتمبر، أثارت موجة من الجدل الحاد حول هذه المجموعات وأجنداتها السياسية والاجتماعية. وحتى وقت ليس ببعيد، لم تكن طروحات الإسلاميين تلقى آذاناً صاغية لدى أغلبية المسلمين السنة في لبنان. بيد أن الاضطرابات الحاصلة، وغيان الرأي العام عقب حربي العراق وأفغانستان، وَاغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط/فبراير 2005، وازدياد التوترات المذهبية في المنطقة كلها، والحرب الإسرائيلية ضد حزب الله ولبنان في تموز/يوليو 2006، زودت الإسلاميين بإطار عمل للترويج لأجندتهم بين مسلمي لبنان حتى لم يعودوا مجرد قوة سياسية لا حول لها ولا قوة.

نعني بالإسلاميين السنة هنا تلك الحركات الاجتماعية السياسية التي تعتمد الإسلام إطاراً وحيداً للعمل على التغيير الاجتماعي والسياسي والتعبئة. ويشمل ذلك الحركات السياسية التقليدية، على غرار الجماعة الإسلامية، وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية المعروفة أيضاً بالأحباش، وجبهة العمل الإسلامي، وحزب التحرير. كذلك يتضمن الحركات السلفية التي تشكل تجمعاً واسعاً من المنظمات الدينية والاجتماعية والتربوية والخيرية التي تركز على أسلمة المجتمع وتعمل على هامش السياسة لكنها تشمل أيضاً عناصر ثانوية من المتشددين والمجموعات (المتأثرة فكرياً بتنظيم القاعدة)، على غرار فتح الإسلام، وعصبة الأنصار، وجند الشام. وبين الاثنين تيار سلفي إصلاحي في نمو مطرد على غرار ذلك المتصل بالمنتدى الإسلامي اللبناني للحوار والدعوة. ولا شك في أن القاعدة الاجتماعية المتزايدة للسلفيين جعلت منهم قوة سياسية بارزة حتى وإن بقيت أغلبيتهم في منأى عن السياسة بالتحديد. وكلمة «سلفي» مشتقة من عبارة «السلف الصالح» التي صيغت لتشير إلى أصحاب النبي محمد وأتباعه الأوائل. ويعتمد السلفيون تفسيراً حرفياً لنص القرآن ويسعون إلى إعادة إحياء السنن التي كانت تمارس إبان حياة النبي. ويرتبط بروز الإسلاميين السنة كلاعبيين سياسيين بارزين في لبنان ارتباطاً وثيقاً بمقتل الحريري الذي عمق حساً من الاضطهاد المذهبي والتضامن بين سنة البلاد. أما سياسياً فجاء صعود الحريري إلى السلطة

في لبنان على حساب السياسيين السنة التقليديين. والحريري نشأ في عائلة متواضعة غير سياسية، لكنه أصبح رجل أعمال ملياردير في السعودية وعاد إلى لبنان ليصبح رئيس وزراء في العام 1992. وربطته علاقات وثيقة بسوريا لسنوات كثيرة، لكن العلاقة بدأت تتدهور أواخر التسعينيات. وتمكن إبان التسعينيات من أن يصبح السياسي السني الأبرز في البلاد بلا منازع. وبذلك، عمل بشكل منهجي على إقصاء أو السياسيين السنة الآخرين أو إحتوائهم حتى بات يعرف بزعيم السنة بامتياز. وعندما قتل الحريري، وجد السنة أنفسهم أمام فراغ ضخم في القيادة و«حس باليتم»، على حد تعبير إحدى الشخصيات الإسلامية البارزة. كذلك «لبنن» مقتل الحريري السنة، فللمرة الأولى في تاريخهم، بدأ سنة لبنان بالتصرف ليس كمذهب بين مذاهب أخرى فحسب بل باعتبارهم أقلية مهددة بوجودها ومستهدفة بقادتها، ينتابها شعور عميق بأنها الضحية، ما حدا بأغلبية السنة إلى تأييد تيار المستقبل الذي أسسه الحريري وأصبح القوة السياسية الأبرز في الطائفة السنية بقيادة ابنه وخلفه سعد. أما آخر ملامح التشدد المذهبي فقد تجلّت في تعاطي الشارع السنّي مع حركة الإحتجاج المستمرة منذ قرابة سنة بقيادة حزب الله والتيار الوطني الحر وغيره من مجموعات المعارضة ضد حكومة فؤاد السنيورة المدعومة من الحريري من منظار مذهبي فاعتبروها حركة عدائية بقيادة «شيعية» ضد حكومة بقيادة «سنية» ولم يعتبروها معارضة شرعية لما تراه تلك المجموعات سياسات حكومة فاشلة وأداءً هزلياً إبان حرب صيف 2006 مع إسرائيل وبعدها.

وبلغ التوتر الشيعي - السني ذروة لا سابق لها في كانون الثاني/يناير 2007 عندما اندلع اشتباك بين مؤيدي حزب الله وأمل (حركة شيعية بارزة أخرى بقيادة رئيس مجلس النواب نبيه بري) ومؤيدي المستقبل تضمن مشاهد عنيفة أعادت إلى ذاكرة اللبنانيين أيام الحرب الأهلية. وكان من بين المعتقلين إبان الاشتباكات أعضاء من مجموعة الدعوة والتبليغ السلفية الصغرى، علماً أن بعض أعضاء المجموعة كانوا متورطين في مخطط لاغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في آذار/مارس 2006. وتسلل الخطاب المعادي للشيعية سريعاً إلى الخطاب السائد بين التيار العام للسنة، وأدى كل من المؤسسة السنية الدينية الممثلة بالمفتي محمد رشيد قباني والقيادة السياسية للمستقبل دوراً بارزاً في تأجيج نار التوتر المذهبي في الجانب السني. وكانت النتيجة «شارع سني» ليس أكثر مذهبية وتشدداً عموماً فحسب بل أيضاً أكثر عرضة لتأثير قادة دينيين متشددين يوجهون رسائل تحض علي الكراهية ورفض الآخر. ولم تغض المؤسسة الدينية الطرف عن تسييس الهويات المذهبية فحسب، بل شاركت كذلك فيه أحياناً. فمشهد المفتي قباني يوم الصلاة في السراي الحكومي، مقر حكومة السنيورة، عقب اعتصام المعارضة، وجه رسالة واضحة إلى اللبنانيين مفادها دفاعه عن موقع «سني»، مقدماً بذلك مساهمة أكبر في تعريف الصراع على أسس مذهبية.

وأدت بعض القوى السلفية المتحالفة مع المستقبل دوراً بارزاً في تحريض أقسام من الشارع السني على الشيعة وحزب الله تحت شعار «الدفاع عن أهل السنة». وعُثر على منشورات تعج بعبارات الكراهية والضغينة في بعض أحياء بيروت والبقاع. ومُنح علماء دينيون، على غرار محمد علي الجوزو، مفتي محافظة جبل لبنان، منصة لتحريض أتباعهم وتعبئتهم بلغة مذهبية شديدة الخطورة، ما أتاح أمام الإسلاميين المتشددين، ولاسيما السلفيين، فرصة البدء بالتحرك بفاعلية. وعلى الرغم من أن المستقبل يقدم ذاته كحركة حديثة تعتنق وجهة نظر معتدلة عن الإسلام وتدافع عن مفهوم الدولة، فإنه لم يتردد في تقويض تلك القوى الإسلامية التقليدية التي تغرد خارج سربه، على غرار جبهة العمل الإسلامي، فيما أنشأت تحالفات مع قوى ذات رؤية غير واضحة المعالم لمفهوم الدولة ونظرة متشددة وأحياناً متطرفة وغير متسامحة عن الإسلام. وغالباً ما تضطر قيادة المستقبل بفعل غياب رؤية سياسية أو عقائدية جلية من جانبها إلى اللجوء إلى الخطاب المذهبي بغية تعبئة قاعدتها الاجتماعية. وفي هذا السياق، يعتبر الإسلاميون، ولاسيما العناصر المتشددة بينهم، أدوات مفيدة في ضمان الدعم الشعبي. وساهمت الأزمة السياسية، التي أشعلت فتيلها استقالة الوزراء الشيعة الخمسة من الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وتلاها اعتصام لمدة سنة، في إظهار الانقسامات بشكل واضح بين الإسلاميين السنة في لبنان وتأكيد عدم تجانسهم. ففيما أدت بعض القوى الإسلامية المتحالفة مع المستقبل دوراً بارزاً في تصعيد التوتر المذهبي، التحق إسلاميون سنة آخرون بصوف حزب الله والتيار الوطني الحر (مجموعة مؤلفة في أغليبيتها من المسيحيين بقيادة قائد الجيش السابق ميشال عون) وأحزاب معارضة أخرى ضد حكومة السنيورة. وأظهر الانقسام الطبيعية السياسية بدلاً من المذهبية للصراع. كذلك أظهر أن الإسلاميين السنة ليسوا منقسمين حول علاقتهم بالقوة «العلمانية» الأساسية في الشارع السني أي تيار آل الحريري فحسب، بل، والأهم من ذلك، أنهم منقسمون أيضاً حول طبيعة العلاقة التي تربطهم بالمسلمين «الآخرين» أي الشيعة، ونوع العلاقة التي تربطهم بنظراتهم الإسلامية أي حزب الله.

ولعل أقل ما توصف به العلاقة بين الحركات الإسلامية السنية والمستقبل هو أنها معقدة ومبهمة. فقد ساعدت أصوات الإسلاميين في شمال لبنان كتلة الحريري في تحقيق انتصار ساحق هناك بفوزها بالمقاعد الـ 28 كلها في انتخابات العام 2005. وتلا ذلك بروز علاقة عملية بين الاثنين. ففيما سعت بعض القوى الإسلامية إلى التحالف مع المستقبل بحثاً عن الدعم المالي والنفوذ السياسي والحماية، كما هي حال بعض الشخصيات السلفية – سعى بعضها الآخر إلى ذلك انطلاقاً من حس التضامن المذهبي (كما في حال الجماعة الإسلامية مثلاً). أما حزب التحرير فظهر كقوة ثالثة حافظت على علاقة مبهمة مع المستقبل فلم تدعمه ولم تعارضه. بيد أن إسلاميين آخرين، على غرار جبهة العمل الإسلامي، ارتأوا

البقاء في معسكر المعارضة. وفي أثناء ذلك، استفاد تيار المستقبل من قدرات الإسلاميين على التعبئة ومن رأسمالهم الاجتماعي، ولاسيما في الشمال، مع الحفاظ على مسافة بينه وبينهم في العلن لئلا يناهى عنه بأنفسهم حلفاؤه غير السنة في لبنان وداعموه الأميركيون والغربيون الآخرون.

وعمل الحريري من خلال مستشاريه ونوابه في الشمال على استيعاب الإسلاميين. وكانت أغلبية السلفيين من بين القوى التي تم إحتوائها كما كانت حال الجماعة الإسلامية. وحاولت الحكومة استيعاب حزب التحرير عبر ترخيص الحزب المحظور سابقاً، وساهم ذلك بالفعل في اعتدال موقف الحزب لكنه لم يؤدِّ إلى استقطابه بالكامل. وأبعدت محاولات الحكومة الاحتوائية بعض القوى الإسلامية السنية التقليدية، على غرار جبهة العمل الإسلامي، بالإضافة إلى بعض السلفيين، ولاسيما أولئك الذين يعتمدون موقفاً أكثر اعتدالاً وإصلاحياً إزاء الشيعة وقضايا عقائدية أخرى.

بيد أن الأدلة كثيرة اليوم على أن التحالفات التي أبرمها المستقبل مع بعض هذه المجموعات الإسلامية هي قيد الاختبار. فالبعض ينتقد تحالف المستقبل المؤيد للغرب وانحرافه عن قضية المقاومة. ويلومه البعض الآخر لفشله في الدفاع كما يجب عن الطائفة السنية. كذلك يشكك عدد من السلفيين والإسلاميين التقليديين بالتحالف في ضوء المواجهة الواسعة النطاق بين الجيش اللبناني والمجموعة السلفية فتح الإسلام في نهر البارد. فقد أعادت هذه الحادثة إحياء مخاوف السلفيين المتمثل باستهدافهم من المؤسسة الأمنية، كما كانت الحال دائماً طوال 30 سنة من الوجود السوري في لبنان، أو بالتضحية بهم على مذبح السياسة. فالزيارة التي قام بها وفد من قادة الهيئات السلفية في الشمال لقائد قوى الأمن الداخلي أشرف ريفي في 14 أيلول/سبتمبر 2007 بعيد انتهاء معركة البارد ببضعة أيام، إنما تعكس عميق قلقهم من تداعيات مواجهة نهر البارد. وبحسب مصدر حضر الاجتماع، تبادل الطرفان تلميحات بأن السلفيين ليسوا مستهدفين من قوى الأمن الداخلي. وبحسب صحيفة «السيبر» اللبنانية، تعهد الوفد بالتمسك بالتزامه الحفاظ على الأمن القومي والدفاع عنه لأنه «من المستلزمات المهمة لنشر الدعوة التي تشكل الأولوية الأهم للسلفيين».

ومن أبرز نقاط الخلاف التي تعكر صفو التحالف بين الإسلاميين وآل الحريري هو الموقف إزاء قضية المقاومة. ففي حرب تموز/يوليو 2007، عاد بعض الإسلاميين المنتمين إلى الجماعة الإسلامية إلى قضية أهملوها منذ زمن هي مقاومة إسرائيل. وقاتل بعض أعضاء الجماعة الإسلامية إلى جانب حزب الله في البلدات الجنوبية على طول الحدود مع إسرائيل. واليوم أصبح السؤال عن طبيعة الدور الذي بوسعهم أدائه كقوة مقاومة، من أكثر القضايا إلحاحاً بالنسبة إليهم. ويشير الأكثر تشدداً بينهم إلى أن «الصراع» مع حزب الله ليس مذهبياً بل قائم لأن حزب الله «يحتكر مقاومة إسرائيل ولا يسمح لقوى أخرى بالعمل» لا أكثر.

ويمكن فهم اهتمام الإسلاميين السنة بقضية المقاومة من منطلق السعي إلى الحصول على الشرعية في الشارع السني الذي طالما اعتبر نفسه المدافع عن الهوية العربية للأمة وبطل مقاومة إسرائيل. وهو كذلك أداة مفيدة في معارك النفوذ التي شنّها بعض الإسلاميين على المستقبل الذي يتهمه بعضهم بأنه «يخدم المشروع الغربي».

وأصبحت المسألة الإسلامية السنية في لبنان موضع نقاش حاد بين الإسلاميين أنفسهم في البلاد، ولاسيما في أعقاب تطورين أساسيين، أولهما المواجهة مع فتح الإسلام التي وصفها قائد الجيش في لبنان بأنها متصلة بالقاعدة، وثانيهما تقارير صحافية ما انفكت تتحدث عن «تزايد وجود القاعدة على الأراضي اللبنانية». وأثارت هذه التقارير مخاوف من أن المتشددين الإسلاميين باتوا يرون في لبنان الآن ما يرونه في الدول الفاشلة الأخرى، أي أرض خصبة تستقطبهم لإقامة مرتع لهم فيها. وأشارت التحقيقات الأولية للشرطة في الاعتداءات التي طاولت «قوة الأمم المتحدة المؤقتة الجديدة في لبنان» (يونيفيل 2) في صيف 2007 فضلاً عن تفجير حافلة في عين علق، المنطقة المسيحية بأغلبيتها، في شباط/فبراير من العام ذاته، إلى أن كليهما من صنع أفراد أو مجموعات سلفية متأثرة بفكر تنظيم القاعدة. وأفادت تقارير الشرطة بأن تنظيم فتح الإسلام كان متورطاً في تفجير عين علق فيما أشاد الرجل الثاني في القاعدة، أيمن الظواهري، في رسالة فيديو مسجلة، بالاعتداء على اليونيفيل من غير تبني المسؤولية عنه. كذلك حوّل التوتر المذهبي المتزايد في المنطقة كلها إثر الاحتلال الأميركي للعراق الانتباه إلى الدور الذي أدته القوى الإسلامية في البلدان التي تشهد انقساماً بين السنة والشيعة، كلبان، في تصعيد التوتر.

ولطالما كانت الديناميكية الداخلية في لبنان جزءاً لا يتجزأ من تحالفاته وعلاقاته الإقليمية، والأمر ذاته ينطبق على الإسلاميين فيه. فقد كانت الحربان الغربيتان على أفغانستان والعراق عاملين حاسمين في تحديد شكل النقاش بين الإسلاميين في داخل البلاد وفي تزويدهم بما يؤكد صحة تخوفهم الأكبر من حملة غربية على الإسلام والمسلمين.

وعلى الرغم من صعوبة تقييم النقل الفعلي للإسلاميين السنة على الساحة السياسية اللبنانية، تسعى هذه الورقة إلى الإجابة على بعض الأسئلة الحاسمة: ما هي المجموعات الإسلامية الأكثر نفوذاً في لبنان اليوم؟ ما هي مناطق وأدوات نفوذها؟ إلى أي حد تعتمد المجموعات الإسلامية المختلفة أجنادات سياسية واجتماعية مختلفة؟ ما هي مصادر تمويلها ومن قاعدتها الشعبية؟ أي معايير تحكم تحالفاتها السياسية وما هو موقفها إزاء الصراع السياسي الحالي في البلاد؟ والأهم من ذلك، ما هي نظرتها للتوتر المذهبي وما هي العلاقة التي تربطها بالقوة الأكبر بين شيعة لبنان، أي حزب الله؟ ولا شك في أن الإجابة على هذه الأسئلة ستساعد في فهم التحولات السياسية الحاصلة في صفوف السنة في لبنان.

تحديد الإسلاميين السنة في لبنان

ليس الإسلاميون السنة في لبنان كتلة متجانسة أو ثابتة. فهم يتوزعون بين المنظمات المعتدلة نوعاً ما، على غرار الجماعة الإسلامية، والمجموعات ذات النزعة الجهادية المتشددة والمتأثرة بفكر تنظيم القاعدة، على غرار مجموعة الضنية التي اشتبكت مع الجيش اللبناني في العام 1999. وكان بعض المجموعات، على غرار حركة التوحيد، يعتمد رؤية متشددة حول السياسة، كما ظهر إبان سيطرة المجموعة على طرابلس بين العامين 1984 و1985 (تضمنت هذه السيطرة قتل المعارضين السياسيين وفرض سلوكيات صارمة جداً وإرغام غير المسلمين على مغادرة المدينة)، لكنه اليوم يعتمد مقاربة وسطى حول السياسة ومواقف متحالفة سياسياً مع حزب الله تحت مظلة جبهة العمل الإسلامي الأكثر اعتدالاً.

ولم يواجه الإسلاميون معارضة شديدة أو مقاومة من البيئة السنية الاجتماعية التي يعملون فيها. فالشمال كان مسقط رأس أغلبية هذه الحركات الإسلامية. وشكلت مدينة طرابلس، بالإضافة إلى المناطق الريفية على غرار عكار والضنية، أرضاً خصبة للإسلاميين. وغالباً ما تُذكر العوامل الديمغرافية في شرح الظاهرة نظراً إلى أن نصف مسلمي لبنان السنة متمركزون في المحافظات الشمالية. وتعد الأحوال الاقتصادية الصعبة والتهميش الاجتماعي وغياب خدمات الدولة المحفزات التقليدية التي غالباً ما يشار إليها في شرح سبب لجوء الإسلاميين إلى هذا الجزء من البلاد وعتورهم فيه على عناصر جديدة. وبالفعل، أفاد تقرير صادر عن مجلس الإنماء والإعمار حول الفقر في لبنان بأن الدخل الشهري لنصف العائلات التي تعيش في منطقة باب التبانة الموبوءة بالفقر في طرابلس لا يتعدى 130 دولاراً. وقدر تقرير آخر أن 23.7% من فقراء لبنان يعيشون في عكار. وساهمت شبكة واسعة من الخدمات الاجتماعية والمدارس الدينية في زيادة نفوذ الإسلاميين في صفوف سنة لبنان.

وكان الوجود العسكري السوري الذي دام 30 سنة أحد العوامل الأساسية في تحديد شكل تطور الحركات الإسلامية. فأغلبية الإسلاميين على اختلافهم، باستثناء الأحباش، يتذكرون بمرارة «سياسة الحصار» المفروضة على نشاطاتهم تحت الوصاية السورية. ولا يخفي العديد من الإسلاميين السنة مشاعرهم المعادية لسوريا، فالعديد منهم أرغموا على الاختباء وطُردوا وظلت مدارسهم ومراكزهم الدينية تحت المراقبة الصارمة للاستخبارات السورية واللبنانية. لكن السجون السورية واللبنانية كانت أراضي خصبة لتعبئة عناصر جدد.

وشهدت الفترة التي تلت الانسحاب السوري طفرة في النشاطات الإسلامية في الشمال. فقد مُنح الإسلاميون مساحة واسعة للتحرك، بيد أنهم يشكون من أن السلطات اللبنانية ورثت عن النظام الأمني السابق «حالة من العداء الموروث» إزاء كل ما هو إسلامي.

وتقوم علاقة متناقضة بين الإسلاميين والمؤسسة الأمنية اللبنانية بقطبيها، الجيش وقوى

الأمن الداخلي. ففيما يتمتع الجيش بسجل حافل بمواجهة الإسلاميين منذ العام 1999، حافظت قوى الأمن الداخلي المؤيدة للحريري على علاقة وثيقة معهم. فالمواجهة مع فتح الإسلام هي آخر الفصول وأكبرها في سلسلة من المواجهات العنيفة بين الجيش اللبناني والمقاتلين الإسلاميين، على الرغم من بقاء هؤلاء على هامش الحركة الإسلامية. وهذه «الانتفاضات الإسلامية»، كما وصفها أحد المحللين، ليست بالجديدة. فالانتفاضة الأولى حصلت في العام 1999 عندما قامت مجموعة تطلق على نفسها اسم مجموعة الضنية مؤلفة من بعض السلفيين والخارجين على القانون بالاشتباك مع الجيش اللبناني، فقتل القائد وقُضي على الحركة. وتكرر هذه السيناريو مراراً في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في صيدا، حيث اشتبكت وحدات الجيش مرات عديدة مع الإسلاميين اللبنانيين والفلسطينيين المتمركزين هناك على حد سواء. ثم وقعت الحادثة الأخيرة، أي المواجهة مع فتح الإسلام، فأكدت فشل الحركات الإسلامية المعتدلة وجهاز الأمن اللبناني في توليد ديناميكية مناسبة يمكن من خلالها احتواء «انتفاضات» كهذه. ويعتبر التوتر السياسي والمذهبي والفراغ الأمني اللذان خبرتهما البلاد إثر مقتل الحريري سببين رئيسيين في زيادة نفوذ هذه المجموعات إبان السنتين الماضيتين.

وتقسم الحركات الإسلامية السنية في لبنان إلى نوعين: 1. الحركات التقليدية و2. الحركات السلفية

الحركات الإسلامية التقليدية

الجماعة الإسلامية

استلهم مؤسسو هذه المجموعة عقيدة جماعة الأخوان المسلمين المصرية التي أسسها حسن البنا، فتطورت من مجموعة خيرية ومجموعة دعوة اسمها عباد الرحمن في طرابلس في العام 1956 إلى حركة اجتماعية سياسية متطورة بالكامل. وفتحت المجموعة مكاتبها في بيروت رسمياً في العام 1964 تحت اسم الجماعة الإسلامية. وفي الثمانينيات أسست المجموعة جناحاً عسكرياً أسمته قوة فجر لمقاومة الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982. وتعرّف الجماعة الإسلامية ذاتها كـ «مجموعة لبنانية»، مولية بذلك أهمية كبيرة لهويتها اللبنانية. وهي تدعو إلى وحدة المجتمع اللبناني على أساس غير طائفي. ورداً على سؤال حول الدولة الإسلامية، يشرح علي الشيخ عمار، رئيس المكتب السياسي للجماعة، باختصار وجهة نظر الحركة بقوله إن من حيث المبدأ، «على المجتمع العمل وفق التعاليم الإسلامية، لكن وجهة النظر هذه لا يمكن فرضها بالقوة على مجتمع متعدد الطوائف».

وتعتمد الجماعة مشروعاً سياسياً وسطاً شبيهاً بمشروع الأخوان المسلمين في مصر على الرغم من أن المسؤولين البارزين في الحزب توافقون لتأكيد استقلالهم التنظيمي والسياسي عن المنظمة الأم عبر تشديدهم على «استثنائية» المجتمع اللبناني. ولعل أبرز دليل على هذه النقطة هو موقف الحركة من الصراع السياسي الحالي في لبنان، فموقفها المبهم والمتناقض يعكس الصراع الداخلي الذي تمر به الحركة الواقعة بين مطرقة البقاء وافية لمبادئها التأسيسية القائمة على دعم مفاهيم المقاومة والأجندة المناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة من جهة، وبين سندان رعاية مصالحها السياسية التي ترغب المجموعة على التحالف مع قوى 14 آذار المدعومة من الولايات المتحدة من جهة أخرى. وأدى هذا الموقف إلى دق إسفين في الحركة منذ سنة وأدى إلى خسارة الجماعة الإسلامية لأحد مؤسسيها الأساسيين، الشيخ فتحي يكن. فالشيخ يكن غادر بسبب الخلافات على قضيتين رئيسيتين، تحالف الجماعة مع تيار المستقبل والموقف من حزب الله.

وعلى الرغم من أن قيادات الجماعة تنفي وجود أي حافز مذهبي وراء تحالفها السياسي، فإن خطابها يعكس حساً من التضامن المذهبي عند قولهم إنهم «يشعرون باليتم كسنة عقب مقتل الحريري» وإن «سوريا تستهدف القادة السنة» وعند شكواهم من «الظلم الذي لحق بالسنة إبان الحكم السوري».

وعلى الرغم من أن الحركة ليست حزباً سياسياً، فهي تتمتع بتراتبية شأنها شأنه، حتى أن عدد كوادرها يتراوح بين 1200 و1500. وفي منصتها السياسية تصف الحركة الانخراط في السياسة بـ «الضرورة» وتصر على أن تسير النشاطات الدينية للحركة جنباً إلى جنب مع نشاطاتها السياسية. وبالفعل، شاركت الجماعة الإسلامية في الانتخابات البرلمانية الأولى بعد الحرب الأهلية وفازت بمقاعد في طرابلس والضنية وبيروت، لكن نفوذها تضاعف في العام 1996 إذ لم تفرز سوى بمقعد واحد. وفي الانتخابات البلدية في العام 1998، حققت نتائج مهمة، لكن في العام 2000 لم يصل أي من مرشحيها إلى البرلمان. وفي العام 2005، قاطعت الجماعة الإسلامية الانتخابات البرلمانية احتجاجاً على قانون الانتخابات المثير للجدل، بيد أنها ظلت تقدم مرشحين للانتخابات الحرفية والنقابية والبلدية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تضع الجماعة الإسلامية «مواجهة المخططات الصهيونية» على رأس أولوياتها، ولهذا السبب بالتحديد تربط الجماعة علاقة معقدة بحزب الله. فمن جهة، صار حزب الله رمز المقاومة التي تعدها الجماعة أحد مبادئها، ومن جهة أخرى ساهم الصراع السياسي الداخلي بين حزب الله والمستقبل المتحالف مع الجماعة الإسلامية في تعقيد المسألة أكثر. ويصر قادة الجماعة على أن العلاقة المتشججة مع حزب الله ليست نابعة من المذهبية. فبحسب إبراهيم المصري، نائب رئيس الجماعة، «لسنا متحالفين مع حزب الله ولسنا ضده»، وذكر بأن أعضاء الجماعة حاربوا إلى جانب مقاتلي حزب الله في

بعض القرى الحدودية السننية على غرار يارين ومروحين والبستان، حيث تتمتع الجماعة الإسلامية بحضور قوي عبر مدارسها وعياداتها وجمعياتها الخيرية. بيد أن هذا التحالف «المقدس» لم يمنع الحركة من توجيه انتقاد لاذع لأداء حزب الله السياسي عقب حرب تموز. وهنا يعترف المصري: «اليوم ثمة خلاف سياسي مع حزب الله». ومع ذلك، لا يزال الطرفان يعقدان اجتماعات شهرية «تُطرح فيها المواضيع كلها على الطاولة»، ولا تمنع الجماعة في إقامة تحالفات انتخابية مع الحزب عندما تقتضي الحاجة. أما التحالف مع المستقبل، فيصفه المصري بـ «زواج مصالح»، نافياً تقارير تفيد بأن الحريري يمول بعض نشاطات الجماعة ومؤكداً «أننا منظمة ذاتية التمويل». لكن بعض الأموال تأتي من منظمات خيرية ومتعاطفين في منطقة الخليج، وتسيطر على القيادة الحالية ثلاث شخصيات أساسية: فيصل المولوي وإبراهيم المصري وعلي الشيخ عمار.

جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية

تأسست جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية المعروفة أيضاً بالأحباش في العام 1980 بتوجيه من الشيخ عبد الله الهرري الحبشي الأصل. وعندما ترأس الشيخ نزار الحلبي الجمعية، أنشأ أجهزتها الهيكلية الأساسية. كذلك حدّد الحلبي الفارق بين الجمعية والمنظمات الإسلامية الأخرى العاملة على الساحة. وتكمن مهمة الجمعية، بحسب أحد أعضائها، في نشر «الدين الصحيح ومحاربة الضالين، ولاسيما المنتميين منهم إلى مدرسة الأخوان المسلمين». ويلف ظهور الجمعية كحركة إسلامية الغموض والشك حول أصولها وأجندتها. وعلى الرغم من أنها لم تتمكن قط من الحصول على رخصة من دار الفتوى، فإنها استمرت بالعمل. ووفقاً للقيادة، تعيش الجمعية على الأموال والتبرعات من المتعاطفين والأعضاء. وما من أرقام حول العدد الدقيق للأعضاء، لكن خلال عقدين، تمكنت الجمعية من بناء مراكز في عدد من أحياء بيروت على غرار برج أبي حيدر وزقاق البلاط، وأنشأت مدرستين في بيروت وواحدة في طرابلس وأخرى في البقاع. وفي العام 1991 اغتيل الحلبي، لكن الجمعية استوعبت الصدمة وتعهدت الاستمرار بقيادة الشيخ حسام قراقيرة، و«الابتعاد عن التطرف والعنف والإرهاب، والبقاء ملتزمة بالخط القومي العربي المعتدل». وللجمعية موقف غير واضح من المشاركة السياسية، فهي تلقت دعم السوريين طوال 30 سنة من حكمهم في لبنان. واتهمت الجماعة الإسلامية وحركة التوحيد السوريين بالمساعدة في إنشاء الأحباش كأداة لمحاربة القوى الإسلامية الأخرى. وبالفعل شجع السوريون الأحباش على احتلال المساجد في بيروت وطرابلس وتوسيع قاعدتهم. وفيما لا يزال الأحباش يدينون في نموهم الأساسي لسوريا، فإن تحالفاً غير معلن يربطهم بالمستقبل ربما بسبب الأوضاع السياسية الحالية.

جبهة العمل الإسلامي

تأسست جبهة العمل الإسلامي في آب/أغسطس 2006 على يد فتحي يكن، أحد أبرز السياسيين الإسلاميين في لبنان الذي شارك في تأسيس الجماعة الإسلامية، لكنه غادر صفوفها في العام 2006 بسبب الخلافات حول التحالف مع المستقبل. فيكن يعتقد بأن المستقبل بقيادة سعد الحريري يخدم المصالح الغربية في لبنان ويتحالف مع الولايات المتحدة ومحور ما يعرف بالأنظمة العربية «المعتدلة» ضد معسكر المقاومة المتمثل بسوريا وإيران وحماس وحزب الله الذي يربطه بيكن تحالف قوي. ويقول يكن إن المستقبل يبعد السنة عن مبادئهم التأسيسية، ولاسيما مقاومة الهيمنة الأميركية والحفاظ على هوية لبنان العربية. ووصفت جبهة العمل الإسلامي ذاتها في بيانها التأسيسي بأنها كيان مستقل، أنشئ «في وقت تتعرض فيه الأمة الإسلامية لهجوم - أميركي صهيوني شرس. ويكمن هدفها الرئيس في العمل على الوحدة الوطنية والإسلامية وحماية المقاومة والوقوف في وجه أي محاولات لزرع بذور الفتنة المذهبية».

وتسعى جبهة العمل الإسلامي، وفقاً لبيانها التأسيسي، إلى احتلال المساحة بين «الفوضى المنظمة للولايات المتحدة وفوضى القاعدة» في لبنان وتعبئة اللبنانيون السنة الذين لا ينتمون لأي منهما. وتقود الحركة حالياً حملة قوية في وسائل الإعلام للتعريف بأجندتها. وأشارت إحدى الشخصيات الشابة في الحركة إلى نفوذ يكن على الجبهة بالقول: «نحن لا نريد أن يكون هذا عرضاً لرجل واحد». ومع ذلك تستفيد الحركة من موقع يكن كشخصية إسلامية سياسية بارزة. ولا تزال جبهة العمل الإسلامي في مراحلها الأولى، لكن بعض المعلومات المسربة حول النقاشات الداخلية تشير إلى وجود صراع حول الموقع الذي على الجبهة أن تحتله في الأزمة السياسية الحالية. وتريد جبهة العمل الإسلامي استقطاب شرائح الشارع السني التي تعتبر أن المستقبل ضلّ طريقه بقيادة سعد الحريري. وبدا يكن مصمماً في العديد من تصريحاته على إنشاء «مقاومة إسلامية تغلو فوق المذهبية»، وكان من أشد المنتقدين للقوى الإسلامية التي تعمل على تقويض دور حزب الله كحركة مقاومة «وأولئك الذين يصدرون فتاوى ضد الشيعة».

وعلى الرغم من انشقاق يكن عن الجماعة الإسلامية، فقد ذكرها بالخير وأشاد بدورها في الانضمام إلى مقاومة إسرائيل في اعتدائها الأخير على لبنان. وأقر بأن حركته تسعى إلى ضم قوى إسلامية وجهادية أخرى والأهم ضم السلفيين. وتعد جبهة العمل الإسلامي منظمة جامعة تتضوي تحت لوائها مجموعات إسلامية عديدة، بما فيها حركة التوحيد بجناحيها، الأول بقيادة الشيخ بلال شعبان والثاني بقيادة هاشم منقارة، فضلاً عن مجموعات إسلامية أخرى صغرى على غرار إسلام بلا حدود وجمعية الإمام علي ومنتدى الجمعيات الإسلامية في لبنان وقوى العمل الإسلامي.

حزب التحرير

تُعتبر هذه المجموعة فرعاً من فروع حزب إقليمي الامتداد أسسه تقي الدين النبهاني في العام 1953 وله وجود محدود في لبنان. ومنحت حكومة السنيورة هذه المجموعة ترخيصاً للعمل كحزب في العام 2006. وعقد الحزب مؤتمره الثاني في آب/أغسطس 2007 جدد فيه دعوته إلى إنشاء دولة الخلافة. وللحزب كوادر على امتداد لبنان وله مقر في طرابلس. بيد أن هذا الحزب يعتبر ظاهرة إعلامية أكثر مما هو نتيجة حركة منظمة لها أتباع فعليين في لبنان. وعلى الرغم من شجب الحزب اعتصام المعارضة في وسط بيروت، فقد انتقد في الوقت ذاته إصرار المستقبل على إنشاء محكمة دولية للنظر في اغتيال الحريري. وبحسب ما أفاد أحد قادته لوسائل الإعلام أخيراً، فإن «المخرج للبنان هو إنشاء الخلافة واعتناق الإسلام كروية سياسية شاملة». ويذكر أن الحزب يمنع المشاركة في الانتخابات ويتعهد بعدم استخدام العنف لتحقيق أجدنته.

ولا شك في أن بعض الخصائص المشتركة توحد الحركات الأنفة الذكر، ويمكن تلخيصها بالآتي:

1. لديها أجنحة إسلامية قوية لكنها تأخذ في الحسبان خصوصية الوضع اللبناني وبالتالي تقبل فعلياً بأن بعض أهدافها الإسلامية الخاصة بالدولة والمجتمع لا يمكن تحقيقها على الفور في لبنان.
 2. على الرغم من أن أغليبتها لا تتمتع ببنية حزبية سياسية متطورة فإنها، باستثناء حزب التحرير، تشارك في العملية السياسية.
 3. تُعد السياسة الخارجية والانتماء المذهبي العناصر المحددة لتحالفاتها السياسية. ويركز خطابها على أهداف رئيسية ثلاثة: الوحدة الوطنية والإسلامية، ومقاومة إسرائيل، ومعارضة الهيمنة الغربية والأميركية.
 4. تُعد مواقفها من السياسة الداخلية محل خلاف في ما بينها. فالخلاف بين الجماعة الإسلامية وجبهة العمل الإسلامي، أي القوتين الرئيسيتين وربما المتنافستين في التحالفات السياسية الداخلية، يتمثل في حفاظ الجماعة على تحالف مع المستقبل، ووقوف جبهة العمل الإسلامي في معسكر المعارضة اللبنانية، واختيار المجموعات الأخرى طريق ثالث عبر الحفاظ على موقف غامض، ولاسيما حزب التحرير والأحباش.
- تحاول هذه الحركات توسيع قاعدتها الاجتماعية باستقطاب الشرائح المستاءة في الشارع السني و«المضللة» بخطاب تيار المستقبل. وهذا صحيح، ولاسيما في الشمال حيث بدأت تملأ أصوات الاحتجاج في صفوف من كانوا يوماً من أشد مؤيدي المستقبل. ويدفع فشل المستقبل في الوفاء بالوعود الذي قطعها إبان الانتخابات العديد من المجموعات إلى التشكيك في حلفها معه.

الحركات السلفية

السلفيون التقليديون

منذ تأسيسها على يد الشيخ سالم الشهبال في العام 1946، تطورت الحالة السلفية منذ ذلك الوقت إلى حركة تشمل 50 منظمة تعمل كجمعيات خيرية ومدارس دينية متمركزة أساساً في الشمال مع وجود فروع لها في بيروت وصيدا. ويبقى الشهبال الرمز الروحي للحركة، فيما ورث ولداه منصبه وهما يعملان الآن ضمن جمعية الهداية والإحسان.

وعلى غرار الجمعيات الباقية التي تضم حركات سلفية، فإن جمعية الهداية والإحسان هي حركة سلفية مستوحاة من الوهابية تولي أهمية قصوى للنشاطات التدريسية إذ يعلم أعضاؤها النص القرآني والحديث النبوي مع التركيز على الإحسان والعمل الاجتماعي. وتعتمد جمعية الهداية والإحسان رؤية محافظة حول السياسة والمجتمع وتملك نظرة غير واضحة حول الدولة اللبنانية التي يعتبرها بعض السلفيين الآخرين «كياناً غير قانوني» من الأساس. وبشكل عام، تزعم المنظمات السلفية التقليدية كلها أنها تسعى إلى الإصلاح من دون اللجوء إلى العنف وأنها ترفض العنف كأداة للتغيير الاجتماعي والسياسي.

وفي الثمانينيات، شهدت طرابلس تعاضماً في النفوذ السلفي انتهى بسيطرة حركة التوحيد على المدينة في العام 1984 بقيادة الشيخ سعيد شعبان. وجرت محاولة لأسلمة طرابلس، لكن حركة شعبان انهارت تحت ضربات قاسية من السوريين وانتهى حكمها في العام 1985. وفي أثناء ذلك، انشغل سلفيون آخرون بمحاربة إسرائيل، فشكلت حركة الشهبال جناحاً عسكرياً أسمته نواة الجيش الإسلامي، لكنه لم يدم طويلاً وتخلّى سريعاً عن طموحاته العسكرية. وفي العام 1990، عملت الحركة من خلال جمعية الهداية والإحسان الإسلامية على إصلاح المجتمع وبناء المساجد والمدارس ومراكز تعليم القرآن ومساعدة الفقير والمحتاج.

وفي العام 1996 اتهمت الحكومة اللبنانية الجمعية بالتحريض على الكراهية المذهبية في مناهجها التربوية وصدر قرار حكومي بحل الجمعية، فقرر الابن الأكبر للشهبال، داعي الإسلام، الذي استلم قيادة الحركة، إنشاء منظمة خيرية أخرى اسمها مؤسسة إحياء الإسلام ركزت على العمل الاجتماعي. وفي العام 2006 أنشأ جمعية اسمها معهد زاد الآخرة، تشكل إلى جانب غيرها من الجمعيات الخيرية ومؤسسات التعليم الديني إطاراً للعمل يقدم من خلاله السلفيون أجندهم ويوسعون قاعدتهم الاجتماعية ويجمعون رأسماً سياسياً على الرغم من طبيعتهم ونشاطاتهم غير السياسية.

ومن حيث المبدأ، لطالما ابتعد السلفيون عن السياسة اللبنانية. بيد أن تغييراً ضخماً

حصل عقب مقتل الحريري إذ حشدت المنظمات السلفية المختلفة مؤيديها الذين يقطن أغلبيتهم في الأقسام الفقيرة في الشمال للمشاركة في الانتخابات. ويرتبط نمو الحركات السلفية في لبنان ارتباطاً وثيقاً بالدور البارز الذي تولته السعودية عندما حلت محلّ جامعة الأزهر في مصر، مقر العلوم الدينية التقليدي، كوجهة للدعاة اللبنانيين. ولا يزال الدعاة اللبنانيون الذين تلقوا تعليمهم الديني في مصر متبوئين مناصب في المؤسسة الدينية. ويتذكر بعضهم بحسرة عندما كانت المنح الدراسية والمالية للالتحاق بالأزهر تنهال من كل حذب وصوب وكانت جُلّ تطلعات الدعاة المستقبليين إبان سنوات حكم عبد الناصر. ويشرح الشيخ خلدون عريمط، الداعية البارز في عكار: «عندما جاء السادات، جف تدفق المنح، وبدا كما لو أن صفقة ضمنية أبرمت تتخلى فيها مصر عن دورها كمنارة التعليم الديني إلى السعودية، وهنا دخلت الوهابية إلى لبنان». وتلقى عريمط تعليمه في الأزهر وشهد تغير الأزمنة والثقافات إبان عمله لـ 30 سنة في دار الفتوى، المؤسسة الدينية السنوية اللبنانية الرسمية. ويعتبر عريمط من أشد منتقدي المؤسسة ويحملها مسؤولية تصاعد نفوذ الإسلاميين المتطرفين في لبنان.

وشكّل مقتل الحريري والانسحاب السوري من لبنان في نيسان/أبريل 2005 عاملين أساسيين لإطلاق أيدي السلفيين الذين طال قمعهم في ظل حكم سوري صارم. فالسلفيون لم يكتفوا بمخالفة تقاليدهم الداعية إلى تجنب الانتخابات وبترشح أحد الشخصيات السلفية المعروفة في الشمال للنيابة هو حسن الشهبال، بل حشدوا أيضاً مؤيديهم كجزء من الحملة الانتخابية للمستقبل. وحدا الشعور بالاستهداف الذي ولّده مقتل الحريري، مصحوباً بعدائية متأصلة إزاء الإرث السوري في لبنان، بالسلفيين وأتباعهم إلى التصويت للائحة الحريري، على الرغم من احتوائها على شخصيات من «القوات اللبنانية»، وهي ميليشيا مسيحية يمينية متطرفة شاركت في الحرب الأهلية اللبنانية. ولعل النتيجة الأبرز في الانتخابات كانت أن الشهبال لم يفز بالنيابة (فضل السلفيون الحريري عليه)، فيما نالت لائحة الحريري 28 مقعداً في الشمال. ولا شك في أن السلفيين يوسعون نفوذهم في أوقات مشحونة بالتوتر المذهبي كهذه.

واليوم يعرف أحد أبرز الشخصيات السلفية في الشمال، داعي الإسلام، الحركة السلفية على أنها «الوجه الحقيقي للإسلام»، شارحاً أن لا مشروع أو رؤية سياسية لديها للبنان غير نشر الدعوة في المجتمع. ويفيد بأن «هدفنا الدعوة إلى العودة إلى أسس الإسلام». وتتم هذه المهمة أساساً عبر المؤسسات الدينية والمدارس القرآنية ومحطة إذاعية ومنظمات خيرية تحت إشراف الحركة. ولا تخضع هذه المنظمات لإشراف الدولة، وحتى المدارس الدينية لا تخضع لإشراف دار الفتوى.

وفيما يروق للسلفيين التقليديين أن يصوروا أنفسهم فوق الجدل السياسي في البلاد، لا

يتوافق هذا الابتعاد الظاهري عن السياسة مع الواقع، فهم منخرطون في السياسة إلى حد كبير، شأنهم شأن غيرهم. وهم لم يكونوا عموماً محصنين ضد الاستقطاب السياسي الذي سيطر على البلاد في السنوات القليلة الماضية، بل كانوا، على العكس، جزءاً من الانقسام، ولم يخفوا تعاطفهم مع قوى 14 آذار/مارس، وأقاموا، في بعض الأحيان، تحالفات علنية معها، وكانوا في صلب التوتر المذهبي المتصاعد بين السنة والشيعة في البلاد.

السلفيون الإصلاحيون

لا تعتبر الجمعيات التي تتشكل منها الحركة السلفية في الشمال متجانسة إجمالاً. ففيما لا تعترف الشخصيات السلفية، على غرار الشهاب، بوجود فصائل أخرى ضمن الحركة السلفية، يبدو أن تيار سلفي إصلاحي بدأ بالظهور وإن كان لا يزال في مراحلها الأولى. ويوضح هذا التيار، المؤلف بشكل رئيسي من خليط من الدعاة الشبان المحترفين بما لا يقبل الشك، أنه لا يشاطر السلفيين التقليديين الآراء حول موضوعين أساسيين هما، الخطاب المعادي للشيعة وحزب الله والعلاقة مع تيار المستقبل.

ومن هذه الشخصيات السلفية الإصلاحية الشيخ محمد الخضر الذي يقود منظمة اسمها المنتدى الإسلامي اللبناني للحوار والدعوة. ويوجه الشيخ الخضر انتقاداً شديداً لحال الحركات الإسلامية في لبنان اليوم، ويقول إن المنتدى عبارة عن محاولة للبحث عن أرضية مشتركة لإيجاد «مشروع إسلامي ورؤية إسلامية مشتركين» ويؤكد ضرورة إيجادهما لأن «الإسلاميين كانوا مجرد «أدوات» استخدمهما الطرفان في الصراع السياسي الحالي». ويقر الخضر بأن الشرح القائم في الحركات الإسلامية اليوم جعلها غير فاعلة في ميزان القوى السياسي. ويكمل بأن «الحركات الإسلامية اليوم، هي إما أدوات في أيدي قوى علمانية أخرى، أو معتمدة لأجندة بعيدة كل البعد عن الواقع». ويعتبر الشيخ البالغ من العمر 35 سنة السلفيين التقليديين غير متصلين بأرض الواقع. فعلى الرغم من أن للسلفية التقليدية أتباع كثير من بين الشباب، فقد فشلت في اقتراح مشروع سياسي. ويضيف شارحاً: «نحن كحركة إسلامية عموماً وسلفية خصوصاً، نفتقر إلى قيادة وإلى رؤية للتغيير السياسي والاجتماعي».

ويوازي ما يصرح به الخضر رؤية إصلاحية، فهي نظرة تقبل الآخر وهي نهج سلفي يتأقلم، حسب قوله، مع مجتمع متعدد الطوائف كالمجتمع اللبناني. ويكمن التحدي الذي يواجهه الخضر ومؤيدوه في كيفية تغيير تصورات وآراء أتباعهم الذين هم بأغليبتهم شبان لُقنوا خطاباً دينياً صارماً. ويشرح الخضر: «نود أن نخرج شباننا من أفكار التطرف، ونحن نلاقي رداً إيجابياً على ذلك». بيد أن التحدي الحقيقي يكمن في الشرح الداخلي القائم ضمن الحركات السلفية. فالشرح تعمق بفعل موقف القادة السلفيين التقليديين الذين يعارضون أي محاولة للتغيير والإصلاح. ويضيف الخضر، «تجري محاولات لتصويرنا كمن يقوِّض

التقاليد السلفية وكمن تخلى عن مبادئها وبالتالي لم يعد يمثل الحركة السلفية». أما آراء الخضر حول العلاقة مع المذهب الإسلامي الآخر فلا تتلاقى مع آراء نظرائه السلفيين التقليديين. ففيما يعترف بوجود الاختلافات العقائدية مع الشيعة، يصر على أن العلماء السلفيين لم يعتبروا الشيعة كفر، شارحاً أن «مقاربتنا ليست إقصاء الشيعة». ويضيف أن الصراع في لبنان ليس باعتقاده صراعاً مذهبياً فهو ذو بعد إقليمي. ويتمثل الخطر الأكبر، بحسب الخضر، بالهيمنة الأميركية: «إن مشروع الشرق الأوسط الجديد الهادف إلى تغيير هوية المنطقة وثقافتها يبقى الخطر الأكبر بالنسبة إلينا». ومن هذا المنطلق، يقف الخضر في المعسكر ذاته مع حزب الله، وهو يعترف بذلك سراً لكنه يتردد بالجر به خوفاً من أن ينتقده السلفيون التقليديون.

ويتنافس الخضر مع السلفيين التقليديين على النفوذ بين الشبان السنة، لكن السلفيين التقليديين يتمتعون بقاعدة شعبية أكبر، فبحسب الخضر، كلما زاد السلفيون تشدداً، زادت شعبيتهم، وفي زمن التوتر المذهبي، يفرض السلفيون التقليديون سيطرتهم بلا منازع.

المستقبل والسلفيون: زواج مصالح

قد يُعتبر التحالف السياسي لشرائح كبرى من الحركة السلفية مع قوى 14 آذار المدعومة من الغرب مفاجئاً، لكن يمكن فهمه في سياق الترابط المذهبي، ولا سيما العلاقة مع المستقبل بقيادة سعد الحريري. فأغلبية السنة في لبنان يعتبرون أن الحريري ورث عن والد مكانته القيادية. والسلفيون، على الرغم من اختلافهم مع الحريري حول قضايا رئيسية يتناولونها سراً، فهم لا يريدون «شق الصفوف السنية» عبر مواجهة الحريري. ويمكن ثانياً لكل من السلفيين والحريري ادعاء الوقوف في وجه «خصم مشترك» هو حزب الله وإن كان لكل من الطرفين أسبابه. وفيما لا يربط الحريري نفسه في العلن بالسلفيين، فإنه لم يمنع حلفاءه قط من استخدام خطاب مذهبي لتعبئة الشارع تحت راية الدفاع عن أهل السنة، وفي بعض الأحيان، لجأ الحريري نفسه إلى مثل هذا الخطاب عندما باءت الوسائل الأخرى بالفشل.

بيد أن بعض مؤيدي الحريري لا يوافقونه الرأي في هذه المسألة، مشيرين إلى أن بعضهم غير مرتاح إلى التحالف مع السلفيين. فالمشروع السياسي للمستقبل، بحسب أحد أعضائه، يستند إلى أسس مختلفة كلياً عن أسس السلفيين «وما من تحالف أو عداً بين الاثنين، لكن مشروع الحريري يدعو إلى دولة للمواطنين جميعهم، بينما السلفيين يريدون دولة إسلامية». ويكمل العضو خاتماً: «لا يعارض المستقبل حزب الله من منطلق أسباب مذهبية بل ببساطة بسبب تحالفاته الإقليمية».

ولا ريب في أن الغموض يلف العلاقة بين المستقبل والسلفيين، ففيما يبقى المستقبل علناً بعيداً من السلفيين، يعمل نوابه في الشمال على مدّ جسور التواصل مع الحركات السلفية

اقتناعاً منهم بأنها تملك قاعدة شعبية واسعة يمكن أن تخدم مصالح المستقبل إبان الانتخابات أو فترات التوتر السياسي. فالمستقبل استفاد، مثلاً، من الخطاب المعادي للشيعة الذي يعتمده بعض المشايخ السلفيين لتعبئة الشارع السني إبان صراعه السياسي مع حزب الله. وحال هذا الخطاب دون تشكيلك السنة في رؤية الحريري السياسية أو اشتباههم في غياب رؤية كهذه لديه وجعلهم يركزون على العداء لحزب الله وبالتالي للشيعة.

لكن التحالف مرّ بمراحل عصيبة، فالمواجهة مع فتح الإسلام ودعم الشخصيات الرئيسية الثلاث في الطائفة السنية (رئيس الوزراء السنيورة والحريري والمفتي رشيد قباني) القضاء على مجموعة يعتبرها الكثير من السلفيين مجموعة حليفة، أديا إلى إثارة التوتر الشديد وعدم الرضا في صفوفهم. كذلك يظن بعض السلفيين أن المستقبل «يستخدمهم» في صراعه السياسي مع منافسيه، سواء منهم القوى السياسية السنية الأخرى أو حزب الله. وهم يذكرون حادثتين تؤكدان ظنهم، أو لاهما حادثة التباريس، أو «غزوة التباريس»، التي استجاب فيها العديد من السلفيين الشبان لدعوة من دار الفتوى إلى النزول إلى الشارع احتجاجاً على الرسوم الدانمركية الهازئة من النبي. وساء الوضع عندما أشعل المحتجون النار بالسفارة الدانمركية وهاجموا عدداً من الكنائس في منطقة الأشرافية ذات الأغلبية المسيحية. وتدخلت قوى الأمن لوقف أعمال الشغب وجرى اعتقال محتجين كثر أغلبيتهم من السلفيين. وشعر السلفيون أن الحريري ودار الفتوى تخليا عنهم، إذ لم يدافع أيٌّ منهما عنهم أو تدخل لإطلاق سراحهم. أما الحادثة الثانية فوَقعت في كانون الثاني/يناير الماضي عندما نزل سلفيون شبان إلى الشارع ضد مؤيدي حزب الله وحركة أمل. وتدخل الجيش لتفريق المحتجين وجرى اعتقال العديد منهم. ولم يحرك الحريري ساكناً، مع أن هؤلاء الشبان نزلوا إلى الشارع نتيجة للتعبئة المذهبية التي قام بها أعضاء المستقبل. ومع هاتين الحادثتين، زاد الاقتناع في صفوف السلفيين بأن الحريري «لا يقوم بالمطلوب لحماية السنة وحقوقهم».

ويعتقد سلفيون تقليديون أن الطريق السياسي المسدود في لبنان إنما هو نتيجة الصراع بين المحور السوري - الإيراني من جهة والمحور الغربي بقيادة أميركية من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى العلاقة مع المجموعات الإسلامية الأخرى، فيقول قادة سلفيون إنهم يبحثون عن أرضية مشتركة مع المجموعات الأخرى، لكن ما لا يذكرونه هو وجود اختلافات عميقة تؤدي أحياناً إلى مواجهة مسلحة ضد المجموعات الأخرى على غرار الأحباش. وحدا صراع مع الجماعة الإسلامية بالشهال إلى اتهام المجموعة بأنها «تريد السيطرة على المجموعات الإسلامية الأخرى كلها والتحدث باسمها». ومن شأن هذه التصريحات وغيرها إلقاء الضوء على التوتر المستمر بين السلفيين التقليديين والمجموعات الإسلامية التقليدية. وما زالت مصادر تمويل السلفيين مثار جدل كبير، فنقارير كثيرة تتحدث عن تزويد الحريري السلفيين بالمال لشراء ولائهم. ويشير البعض حتى إلى أن هذا الفعل يستند إلى

المذهبية ويهدف إلى تشكيل جيش من العناصر السننية للوقوف في وجه حزب الله في حال وقوع أي مواجهة في المستقبل. وينفي القادة السلفيون، من جهتهم، نفياً قاطعاً حصولهم على تمويل من الحريري، مصرين على أن الأموال تأتي بشكل رئيسي من جمعيات وأفراد متعاطفين في الخليج، لا من منظمات تابعة للدول، فالشهبال، مثلاً، تربطه صلات قوية بعدد من الجمعيات الخيرية في السعودية.

السلفية المتأثرة بفكر تنظيم القاعدة

تُعتبر المجموعات الإسلامية المسلحة مستقلة عن القاعدة لجهة التخطيط والتمويل، لكن عقيدتها متأثرة بفكر تنظيم القاعدة. وهي ليست ظاهرة جديدة، فهي موجودة منذ ما لا يقل عن 14 سنة عبر مجموعات صغرى تعمل بشكل مستقل بدلاً من العمل بحسب مرجعية إسلامية موحدة. وكانت لها حوافز عديدة، فبعضها استوحى عقيدته من الظلم اللاحق بالمسلمين في مناطق مختلفة من العالم، وينطبق هذا الأمر على العملية الأولى التي قامت بها في العام 1993 مجموعة من الشبان خططت لمهاجمة موكب للمطارنة في شمال لبنان احتجاجاً على المجازر التي ارتكبتها الصرب ضد المسلمين في البوسنة. ثم جرت عملية أخرى لأسباب سياسية، إذ اغتالت مجموعة، هي ربما عصابة الأنصار، الشيخ نزار الحلبي، زعيم الأحباش، في العام 1995 اقتناعاً منها بأن الأحباش كانوا يتلقون عوناً من سوريا لاغتيال شخصيات سننية. أما العمليات الأخرى فكانت لأسباب شخصية تأرية كقتل أربعة قضاة في صيدا في العام 1999.

ومن الواضح أن تلك المجموعات لم يكن لها علاقة بالقاعدة التي لم يكن صيتها قد ذاع بعد إلا من خلال أفراد قاتلوا في أفغانستان وعادوا إلى لبنان. ومن الخصائص المشتركة بين تلك المجموعات أنها:

1. لا تؤمن بالعملية السياسية أو بالمشاركة في الانتخابات.
2. تسعى إلى إرساء «حكم الله» ومحاربة من يؤذي المسلمين، فبعضهم ذهب ليحارب الأميركيين في العراق بينما هاجم آخرون قوى اليونيفيل في جنوب لبنان.
3. وخلافاً للمجموعات السلفية الأخرى، هي لا تروج لنشاطاتها ونادراً ما تعلن مسؤوليتها عن التفجيرات.

ومن المجموعات الإسلامية المقاتلة الرئيسية التي برزت على الساحة اللبنانية:

مجموعة الضنية

يقود هذه المجموعة بسام كنج (المعروف أيضاً بأبي عائشة) الذي أسس المجموعة عقب عودته من أفغانستان. فهو استلهم عقيدة القاعدة وسعى إلى إنشاء مجموعة مشابهة في لبنان.

ولم يكن معظم الشباب الذين انضموا إليه معتنقين لعقيدة القاعدة (فهم بالكاد كانوا سمعوا بها آنذاك) بل كانوا في أغليبيتهم هاربيين من طرابلس بسبب ملاحقة الشرطة لهم، بينما كان بعضهم أعضاء سابقين في حركة التوحيد. واشتكت مجموعة الضنية مع الجيش في كانون الأول/ديسمبر 1999 فلقي كنج مصرعه وقتل العديد من أعضاء المجموعة أو اعتقلوا. وكانت تلك الحادثة أول «انتفاضة» للمجموعات الإسلامية الصغرى في لبنان.

عصبة الأنصار

يقود هذه المنظمة السلفية الفلسطينية أحمد عبد الكريم السعدي (المعروف أيضاً بأبي محجن). وتأسست المجموعة في العام 1985 في مخيم عين الحلوة للاجئين. وفي أيلول/سبتمبر 2001، جمّد الرئيس الأميركي جورج بوش أرصدها المالية في الولايات المتحدة بعد أن أدرجتها الدولة اللبنانية على لائحة الإرهاب كمنظمة إسلامية متطرفة. وفي 26 أيلول/سبتمبر، أصدرت المجموعة بياناً نفت فيه أي «صلات تنظيمية بالقاعدة» مصررة على أن «قراراتها مستقلة» ومضيفة أن «الصلة بالقاعدة عقائدية ودينية أكثر مما هي تنظيمية». وأخيراً أوكل الجيش اللبناني إلى هذه المجموعة مهمة أمنية، فهي الآن تعمل قوة فاصلة بين الجيش وجند الشام (مجموعة جهادية فلسطينية متشددة أخرى). وعنت هذه الخطوة أن سلاح عصبة الأنصار الذي طالما اعتبر غير شرعي اكتسب الشرعية بموجب هذا الاتفاق الجديد.

جند الشام

بدأت هذه المجموعة كفرع من عصبة الأنصار إذ أسسها في العام 1989 الفلسطيني محمد أحمد شرقية، وخضعت لنفوذ الأخوان المسلمين وحزب التحرير، وتتمركز أساساً في مخيم عين الحلوة في صيدا. وتعتمد هذه المجموعة على ما يبدو العنف وسيلة لتحقيق التغيير، وتعتبر الحكومات والجيش الحالية كلها كافرة. وبحسب مصادر فلسطينية، لا تعتبر هذه المجموعة ذات أهمية، فعدد أعضائها لا يتعدى الخمسين، أغليبيتهم من الأشخاص المطلوبين من الشرطة اللبنانية. وقد شاركوا في هجمات ضد مواقع الجيش اللبناني خارج المخيم. وعمدت بهية الحريري، شقيقة رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري والنائب عن صيدا، إلى التدخل بحسب قولها من أجل حماية الجيش اللبناني عبر اجتذاب جند الشام بالمساعدات المالية. وصارت الآن مهمة إقائهم تحت السيطرة موكلة لعصبة الأنصار، ومع ذلك يبقى الوضع في مخيم عين الحلوة هشاً نوعاً ما.

فتح الإسلام

عندما سئل أحد المشايخ السلفيين البارزين الذين كانوا على اتصال مستمر بشاكر العبسي، قائد فتح الإسلام، عن هوية المجموعة أجاب «مجموعة من شبان أتوا إلى لبنان إبان حرب تموز/ يوليو 2006 اعتقاداً منهم بأن جبهة جديدة فُتحت لشن الحرب على الولايات المتحدة وإسرائيل من هنا». وخلفت نهاية حملة الجيش اللبناني على فتح الإسلام أسئلة أكثر مما وفرت إجابات. كان العبسي فلسطينياً أردنياً خدم في الجيش الأردني وفرّ من حكم بالإعدام في الأردن وسُجن في سوريا لثلاث سنوات بتهمة تهريب أسلحة إلى هضبة الجولان. وبعد مضي السنوات الثلاث، أطلق سراحه وظهر مجدداً في لبنان حيث يُقال إنه أشرف على تدريب عسكري لأعضاء من مجموعة فتح الانتفاضة المتحالفة تحالفاً وثيقاً مع سوريا. ثم انشق العبسي عن المجموعة وأسس فتح الإسلام وأحكم قبضته على مكاتب فتح الانتفاضة في مخيم نهر البارد في تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

وشكلت المواجهة مع الجيش اللبناني التي أدت إلى تصفية فتح الإسلام مفاجأة مدوية وقد تسببت بكارثة إنسانية لـ 40 ألف لاجئ فلسطيني في المخيم. وقد أدت حادثة سطو على مصرف قرب طرابلس في أيار/مايو إلى اشتباكات في شوارع طرابلس بين قوى الأمن وأعضاء من فتح الإسلام يشتبه بأنهم منفذو العملية وأسفرت عن مقتل عضوين من الجماعة. وانتقاماً لمقتلها، قام أعضاء من فتح الإسلام، حسب مصادر الجيش اللبناني، بذبح ما لا يقل عن 15 جندياً لبنانياً بالقرب من المخيم؛ فقرر الجيش مهاجمة المخيم للقبض على المتورطين بالعملية. ودامت الحملة العسكرية التي كان من المفترض أن تنتهي في ساعات ثلاثة أشهر، ما دفع إلى الظن بأن المجموعة المدججة بالأسلحة كانت مستعدة لمواجهة كهذه. وفي الوقت ذاته، أفادت شخصيات سلفية مقرّبة من العبسي بأن قادة فتح الإسلام لم يريدوا مواجهة مع الدولة اللبنانية وأن المعركة لم تقع في توقيتها المناسب.

ووجهت إلى أعضاء فتح الإسلام تهم بقتل عسكريين ومدنيين ونقل مواد متفجرة. وعلى الرغم من تناقض المعلومات حول عدد الموقوفين المنتمين إلى فتح الإسلام، أعلنت القوى الأمنية في 20 آب/أغسطس اعتقال 227 شخصاً واتهامهم بالانتماء إلى فتح الإسلام، بينهم 69 لبنانياً. أما العبسي، الذي يُعتقد أنه فرّ، فكان أفاد في مقابلات صحافية سابقة بأن منظمته غير مرتبطة بالقاعدة وأنها لا تريد استهداف اليونيفيل وأن هدفها الأسمى هو «الدفاع عن الإسلام والمسلمين».

قد لا تتصل فتح الإسلام اتصالاً مباشراً بالقاعدة، لكنها اعتمدت نهجها في تجنيد العناصر نظراً إلى كون العديد من العرب يشكّلون جزءاً من قوتها المقاتلة. وفي 25 أيلول/سبتمبر، صرحت قوى الأمن الداخلي أن موقوفي فتح الإسلام هم كلّهم مواطنين عرب دخل بعضهم البلاد بشكل غير قانوني وقدموا أنفسهم على أنهم سياح خليجيون أغنياء أو علماء

دين سنة أتوا من أجل «الدفاع عن أهل السنة ضد النزعة الشيعية المتطرفة». وعلى الرغم من أن تحقيقات الشرطة مع الموقوفين، بمن فيهم أعضاء بارزين، على غرار أبو سليم طه، الناطق باسم المجموعة، أشارت إلى أن مجموعة فتح الإسلام لم تجر أي اتصال تنظيمي مع القاعدة، يبدو أنها أجرت اتصالات أولية مع أعضاء من القاعدة في العراق. وأفاد تقرير قدمه رئيس استخبارات الجيش اللبناني جورج خوري إلى الحكومة اللبنانية في 24 أيلول/سبتمبر بأن المجموعة صلات بقوى إقليمية عديدة، ففيما سهّلت سوريا دخول بعض المقاتلين إلى لبنان، دخل أغلبيتهم، بمن فيهم سعوديون ويمنيون وشيشان البلاد عبر مطار بيروت. وكشف خوري عن أن تمويل هذه الرحلات أتى أساساً من السعودية من جمعيات خيرية وأفراد. وأكد أن لائحة تضم أسماء تلك المنظمات وأولئك الأفراد وأرقام المبالغ المالية الممنوحة سُلمت لمسؤولين في الاستخبارات السعودية.

ومع القضاء على فتح الإسلام، يبقى المهم وقع هذه المواجهة العسكرية على باقي المجموعات السلفية، ولاسيما تلك التي تعتنق نهج تنظيم القاعدة. ويشير سلفيون كثر إلى أن حملة الجيش اللبناني وجّهت ضربة قاضية للسلفية المتأثرة بتنظيم القاعدة وأن الخطأ الذي ارتكبه مجموعة فتح الإسلام يكمن في تجاهل «استثنائية السياق اللبناني».

القاعدة في لبنان

لطالما اعتُبر تنظيم القاعدة لبنان ممراً لتجنيد العناصر وتلقي الدعم اللوجستي، بيد أن العام 2005 شكّل منعطفاً مهماً لدوره في هذا البلد؛ فقد سلّط عدد من التطورات الضوء على المجموعات المتأثرة بفكر تنظيم القاعدة في لبنان، أولها مقتل رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري الذي أظهر وجود فراغ أمني خطير، وثانيها ممارسة التحالف الأميركي ضغوطاً على عناصر القاعدة في العراق، ولاسيما العرب منهم، أرغمتهم على البحث عن أماكن أخرى، وبدا لبنان أحد هذه الأماكن. ويتمثل التطور الثالث في موجة التوتر المذهبي المتصاعد في المنطقة برمتها التي ألهمت بعض المجموعات السنية طلب مساعدة تنظيم القاعدة. وفي العام 2005، عُثر على بيانات موقعة من تنظيم القاعدة تهدد بقتل شخصيات شيعية في مناطق مختلفة من لبنان. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، عثر سكان منطقة البسطة المختلطة والمتوسطة الحال اقتصادياً في قلب بيروت على منشورات معادية للشيعية تحرض السنة على «طرد الشيعة من المنطقة حيثما كانوا». كذلك عُثر على منشورات مماثلة في سهل البقاع. ولم تكن هذه المنشورات موقعة، لكن عدداً من البيانات الأخرى حمل توقيع تنظيم القاعدة في بلاد الشام. غير أن صحة هذه التوقعات تبقى موضع شك لأن اسم

القاعدة، بحسب أحد الخبراء اللبنانيين في الحركات الإسلامية، مجرد واجهة تختبئ خلفها مجموعات محلية غير معروفة أو حتى وكالات استخبارات لتحقيق أغراض سياسية محددة أو لتصعيد التوتر بين السنة والشيعة.

وشهد العام 2006 عدداً من الاعتقالات طاولت مجموعات وأفراد المتأثرين بالقاعدة. ويضم سجن رومية المركزي في لبنان الآن أكثر من 250 موقوفاً ينتمون إلى مجموعات سلفية شبيهة بالقاعدة أو إلى ما يتعارف عليها بأنها المجموعات السلفية الجهادية. بيد أن الاعتقالات لا تعني بالضرورة تمتع القاعدة بوجود تنظيمي في لبنان. وشرح قائد قوى الأمن الداخلي اللبناني أشرف ريفي أن في لبنان «قاعدة مزيفة». ويحافظ ريفي، المقرب من الحريري، على علاقات طيبة مع السلفيين حتى أنه ذهب إلى حد إشراك بعض الشخصيات السلفية في الوساطة بين قوى الأمن الداخلي وفتح الإسلام. وصرحت إحدى الشخصيات البارزة التي طُلب منها التوسط بين الطرفين أن لا فتح الإسلام ولا قوى الأمن الداخلي أرادت المعركة أساساً، لكن «بعض عناصر فتح الإسلام فرضت علي المجموعة هذه المواجهة في غير توقيتها المناسب».

وقد يظن البعض أنه كان من شأن هذه العلاقة «الطيبة» بين قوى الأمن الداخلي والعديد من القادة السلفيين إراحة البلاد والقوى الأمنية من الوضع المأساوي في نهر البارد. لكن الواقع لا يعكس ذلك؛ إذ مهما تصور قادة القوى الأمنية أنهم «يحكمون قبضتهم على السلفيين»، لا مناص من وجود عناصر تغرد خارج السرب.

وليس مفاجئاً أن تشكل المخيمات الفلسطينية المهملّة في لبنان أرضاً خصبةً للمجموعات السلفية المتشددة، وعلى الرغم من أن المخيمات لا تخضع لإشراف الدولة اللبنانية، بحسب اتفاق سابق بين الدولة والفصائل الفلسطينية، ليس صحيحاً أن المؤسسة الأمنية لا تملك منفذاً إلى المخيمات، فالاستخبارات اللبنانية تحافظ على وجود لها عبر عناصرها في المخيمات، لذلك كان من المفترض أن تلمّ بالتطورات الحاصلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أغلبية تلك المجموعات كانت على اتصال بالمؤسستين الأمنية والعسكرية وكذلك بقوى سياسية لبنانية، كما كانت الحال مع النائب بهية الحريري وجند الشام في مخيم عين الحلوة.

خاتمة: خطر مستمر من التشدد والتوتر المذهبي

كما ذكرنا آنفاً لا يعمل الإسلاميون السنة في لبنان ككتلة متجانسة بل هم منقسمون بفعل اختلاف أهدافهم السياسية والاجتماعية. وفيما ستبقى المجموعات الإسلامية التقليدية على

غرار الجماعة الإسلامية والأحباش وجبهة العمل الإسلامي موجودة على الساحة كلاعبين مهمين، فإن تدهور الوضع الأمني والسياسي في البلاد سيؤدي الى تعزيز مواقع العناصر الأكثر تشدداً في صفوف الإسلاميين. وفي الشمال، يبدو الشرخ جلياً بين القوى الإسلامية المختلفة المنقسمة بين متحالف مع المستقبل ومعارض له. ويؤدي هذا الشرخ بالذات إلى توليد الفراغ الذي تعمل فيه العناصر المتأثرة بتنظيم القاعدة.

ويُعزى تشدد الشبان السنة إلى عدد من العوامل، أولها التقشف الاقتصادي والبطالة المتزايدة وغياب الخدمات الأساسية والتهميش الاجتماعي. ويؤدي استهداف الشبان في الشمال واعتقالهم وتعذيبهم بحجة ملاحقة المتطرفين إلى زيادة الشعور بالاضطهاد في صفوف هذه المجموعات. فبعد مواجهة نهر البارد، شنت القوى الأمنية حملة على السلفيين الشبان، زاعمة أنها تطارد العناصر الهاربة من تنظيم فتح الإسلام، ما أدى إلى تصعيد التوتر وزيادة شعور السلفيين الشبان بالاستهداف.

أما ثاني العوامل المهمة فهو الدور الذي لعبته المؤسسة الدينية السنية؛ فشرعية المؤسسة التي يرأسها قباني محل شك من العديد من السنة الذين يعتبرونها «جهازاً تابعاً للمستقبل». وهي تصب في خانة إضعاف المؤسسة في غياب قيادة دينية تشكل مرجعية لكثير من الشباب السني. ولا تزال دار الفتوى تسمح لبعض رجال الدين (على غرار محمد علي الجوزو مفتي جبل لبنان) بالاستمرار في إلقاء خطب وتعاليم دينية تحرض على كره الشيعة. والأهم أن دار الفتوى لا تشرف مطلقاً على المناهج التربوية في المؤسسات الدينية المختلفة التي يناهز عددها 300 مؤسسة في البلاد. ومن هنا، يُعد ضعف المؤسسة الدينية عنصرًا يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تشجيع الشبان السنة على التشدد.

والأمر ينطبق على القيادة السياسية لتيار المستقبل، فهي اعتبرت السلفيين، حتى الأكثر تشدداً منهم، أدوات نفوذ تستخدمها ضد خصومها في أوقات التوتر السياسي. وقد يكون لهذا المفهوم مفعول عكسي مع تزايد عدد السلفيين المشككين في تحالفهم وولائهم لـ سعد الحريري نظراً إلى فشله في تزويدهم بالغطاء السياسي عندما احتاجوا إليه. ومع استمرار المداهمات والاعتقالات الأمنية للعناصر السلفية، سيزيد شعورهم بالنقمة، فهذه المجموعات استفادت من إضعاف تيار المستقبل للقيادات السياسية الأخرى في الشمال. ومن هذا المنطلق، إذا لم تغير الدولة اللبنانية إستراتيجيتها إزاء السلفيين لتصبح أكثر حضوراً في المناطق الموبوءة بالفقر بحيث لا تترك سكانها تحت رحمة الوعود الانتخابية التي لا يُوفى بها أبداً، يبقى خطر تزايد التشدد المتأثر بتنظيم القاعدة في صفوف السلفيين قائماً بالفعل وحاضراً بالمرصاد.

ولعل الخطر الأكبر الذي تشكله هذه العناصر المتشددة متعلق بالتوتر المذهبي في البلاد. وقد أظهرت أحداث العام 2007 أن التعبئة المذهبية يمكن أن تستحيل بسرعة توتراً قريباً من

توتر الحرب الأهلية. ومادام الصراع السياسي في لبنان بلا حل، ستظل العناصر المتشددة في صفوف السلفيين تتمتع بنفوذ كبير.

ولا تزال خطب الجمعة في العديد من مساجد طرابلس تحفل بتعابير تحريضية ضد الشيعة، ولعل انضباط حزب الله هو ما حال دون تحول التوتر المذهبي إلى مواجهة مفتوحة بين الطائفتين المسلمتين في البلاد. ففي يوم القدس (5 تشرين الأول/أكتوبر)، أصرّ الأمين العام لحزب الله نصر الله على القول: «لو قتلوا منا ألفاً، لن نُجرّ أبدأً إلى الفتنة». من جهة ثانية، قام حزب الله بما اعتبرته أغلبية مؤيدي تيار المستقبل «أعمالاً استفزازية» على غرار «الاستيلاء» على قسم من وسط بيروت والإحاطة بالسراي الحكومي وإغلاق الطرق الرئيسية والسريعة في بيروت في كانون الثاني/يناير 2007. بيد أن كلا الطرفين أدركا خطر الانفجار المذهبي وقاما بخطوات لتخفيف حدة التوتر والتراجع عن حافة الهاوية.

ختاماً، يتأثر الإسلاميون شأنهم شأن أي قوة سياسية لبنانية، بالتطورات الإقليمية. وستظل الأحداث في العراق وأفغانستان تثير نقاشات عديدة بين الإسلاميين حول دورهم في السياسة والطريقة التي يمكنهم عبرها وضع حد لما يعتبرونه «اعتداءً» مستمراً على المسلمين.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويتناول مركز الشرق الأوسط التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتؤمن هذه المقاربة المتميزة في كافة البلدان إلى واضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة إلى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسية بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لا تتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم على مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي. واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي سلسلة الشرق الأوسط

2007

- الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات. (سفيان العيسة)
إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية
(سفيان العيسة). آب/ اغسطس
- الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة بقلم (بول سالم). تموز / يوليو
المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة بقلم (مارينا أوتاوي وأميمة
عبد اللطيف). حزيران / يونيو
- الأحزاب العلمانية في العالم العربي مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي. أيار / مايو
الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي بقلم (سفيان العيسة). أيار / مايو
تقييم الإصلاح السياسي في اليمن بقلم (سارة فيليبس). شباط / فبراير
الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي بقلم (سفيان العيسة). أيار / مايو